مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.31-Vol.1 / ISSN:2958-8537

العدد الواحد والثلاثون (31)، المجلد الأول
تاريخ 28 – 2 – 2025
(ص415 لـ ص455)

درجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري

"Degree of Implementation of the Internal Control System in Non-Profit Organizations in Northern Syria".

أحمد عبد الكريم اليوسف
Ahmad Abdulkarim Al-Yousef
قسم إدارة الأعمال-كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة الزيتونة الدولية -سوريا

الدكتور خليل الحمو الحمدان
Dr. Khalel AlhamoAlhamdan
قسم إدارة الأعمال-كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة الزيتونة الدولية -سوريا
dr.khalelhamdan@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري، حيث تم تشكيل مجتمع الدراسة من 700عاملاً وعاملة في المنظمات الإنسانية المختلفة. تم اختيار عينة عشوائية من 70 عاملاً، تمثل 10% من المجتمع، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، مما ساعد على تحقيق فهم شامل لنظام الرقابة الداخلية.

أظهرت النتائج أن درجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية كان كبيراً، حيث حصل البعد "البيئة الرقابية" على أعلى درجة موافقة، بينما جاء "المراقبة والضبط الداخلي" في المرتبة الأخيرة لكن بموافقة مرتفعة. كما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات إجابات العينة بناءً على المتغيرات مثل المؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة، حيث كانت الفروق لصالح تخصص إدارة الأعمال والخبرة التي تزيد عن 10 سنوات.

تضمنت توصيات الدراسة زيادة التوعية حول دور المراقبة الداخلية، وتعزيز الأنشطة الرقابية، والحفاظ على بيئة رقابية مستدامة. كما اقترحت تعزيز الضوابط والإجراءات الداخلية، واستثمار مؤهلات إدارة الأعمال، وتخصيص برامج تدريبية مستمرة لرفع الكفاءات. أخيرًا، أوصت بإجراء تقييمات دورية لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية لضمان التحسين المستمر.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، المنظمات غير الربحية، الشمال السوري، التقييم، الإدارة.

Abstract:

This study aimed to evaluate the degree of implementation of the internal control system in non-profit organizations in northern Syria. The study population consisted of 700 workers in various humanitarian organizations. A random sample of 70 workers was selected, representing 10% of the population, and a questionnaire was used as the data collection tool. The study adopted a mixed methodology that combines quantitative and qualitative approaches, enabling a comprehensive understanding of the internal control system.

The results showed that the degree of implementation of the internal control system was significant, with the "control environment" dimension receiving the highest level of agreement, while "monitoring and internal control" ranked last but still showed a high level of agreement. Statistically significant differences were found in the average responses of the sample based on variables such as educational qualifications and years of service, with differences favoring those with a degree in Business Administration and those with more than 10 years of experience.

The study's recommendations included increasing awareness of the role of internal control, enhancing control activities, and maintaining a sustainable control environment. It also suggested strengthening internal controls and procedures, leveraging Business Administration qualifications, and allocating continuous training programs to enhance competencies. Finally, it recommended conducting periodic evaluations of the effectiveness of the internal control system to ensure continuous improvement.

Keywords: **internal control**, **non-profit organizations**, **northern Syria**, **evaluation**, **management**

مقدمة:

تعتبرُ الرقابةُ الداخليةَ أحدَ العناصرِ الأساسيةِ لضمانِ كفاءةِ وفاعليةِ الأداءِ في المؤسساتِ، سواءً كانت حكوميةً أو خاصةً. في الشمالِ السوريِّ، حيثُ تشهدُ المنطقةُ ظروفًا اقتصاديةً وسياسيةً معقدةً، تبرزُ أهميةُ الرقابةِ الداخليةِ كأداةٍ حيويةٍ لتعزيزِ الشفافيةِ والمساءلةِ.

تتسمُ الرقابةُ الداخليةُ في الشمالِ السوريِّ بتحدياتٍ متعددةٍ، منها الفسادُ المستشري، ضعفُ البنيةِ التحتيةِ، وعدمُ استقرارِ الأوضاعِ الأمنيةِ. وتقومُ الرقابةُ الداخليةُ بدورٍ محوريٍّ في تحسينِ إدارةِ الموارِدِ، وتقليلِ المخاطرِ، وتعزيزِ الثقةِ بينَ الأطرافِ المختلفةِ، مثلَ المواطنينَ، والجهاتِ المانحةِ، والشركاتِ.

تسعى المؤسساتُ في الشمالِ السوريِّ إلى تطويرِ أنظمةٍ رقابيةٍ فعالةٍ تتماشى مع المعاييرِ الدوليةِ، مما يسهمُ في تحسينِ جودةِ الخدماتِ المقدمةِ. يتطلبُ هذا الأمرُ بناءَ قدراتِ العاملينَ في مجالِ الرقابةِ وتطبيقَ أفضلِ الممارساتِ لضمانِ استدامةِ هذه الأنظمةِ.

في ظلِّ هذه الظروفِ، يُعتبرُ تعزيزُ الرقابةِ الداخليةِ ضرورةً ملحةً لتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ والنموِّ الاقتصاديِّ في المنطقةِ.

إنَّ التطوراتِ المتسارعةِ للأحداثِ السياسيةِ في مناطقَ كثيرةٍ من العالمِ وخاصةً في المنطقةِ العربيةِ، جعلتْ اقتصاداتِ تلكَ الدولِ تواجهُ تحدياتٍ كثيرةً منها عدمُ الاستقرارِ والمرورُ بمراحلَ انتقاليةٍ سواءً كانتْ سياسيةً، كالتحولِ من الأنظمةِ الشموليةِ إلى أنظمةٍ ديمقراطيةٍ عن طريقِ الثوراتِ الشعبيةِ. أو اقتصاديةً كالتحولِ من الاقتصادِ الاشتراكيِّ إلى نظامِ اقتصادِ السوقِ. أو عسكريةً كمواجهةِ أخطارِ الغزوِ الخارجيِّ. كلُّ هذهِ الأحداثِ والأزماتِ شكلتْ تحديًا كبيرًا لهذه الدولِ، وغابتْ في هذهِ الفترةِ المؤسساتُ الوطنيةُ والقوانينُ المتبعةُ وضعفتْ معها أنظمةُ الرقابةِ والأجهزةُ القضائيةُ مما وفرَ بيئةً خصبةً للفسادِ الماليِّ والإداريِّ وازدادتْ مخاطرُ الغشِّ والاحتيالِ (حزر الله، 2023، ص. 123). وخلالَ هذهِ الفترةِ تزايدَ انتشارُ المنظماتِ الغيرِ ربحيةٍ ومنظماتِ العملِ الإنسانيِّ وتطورَ عملُها في مناطقِ الأزماتِ وأصبحَ قطاعُ المنظماتِ الغيرِ ربحيةٍ من أهمِّ القطاعاتِ المساهمةِ في تمويلِ وتنفيذِ المشاريعِ الإنسانيةِ، من تعليمٍ وصحةٍ وإغاثةٍ ومياهِ الشربِ ومشاريعِ التعافي المبكرِ، مما استدعى أن تكونَ هذهِ المنظماتُ أكثرَ وعيًا وقدرةً على إيجادِ طرقٍ وأساليبَ تساعدُ في كشفِ الاحتيالِ والغشِّ والحدِّ من مخاطرهما والاعتمادِ على نظامٍ رقابيٍّ يزيدُ من موثوقيةِ البياناتِ والمعلوماتِ وخاصةً الماليةَ منها واعتمادِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ كأهمِّ الأساليبِ المتبعةِ للحدِّ من تلكَ الممارساتِ وبذلكَ يمكنُ أن تعززَ جودةَ تقاريرها الماليةَ وتحافظَ على مصادرِ تمويلها مما يساعدُها في الاستمرارِ وضمانِ سلامةِ أنشطتها المخططِ تنفيذُها(Al-Mazrooei & Brown, 2023).

أدى زيادةُ المنظماتِ الغيرِ ربحيةٍ وتعددُ أنواعِها والتوسعُ الكبيرُ في أنشطتها الذي اقترنَ بزيادةِ مواردها وخصوصًا بعدَ العامِ 2010 إلى زيادةِ الاهتمامِ بالرقابةِ الداخليةِ باعتبارها نظامًا يساعدُ الإدارةَ على تحقيقِ أهدافها وقد ارتبطتْ الرقابةُ الداخليةُ في مراحلها الأولى بحمايةِ النقديةِ لكونها أكثرَ الموجوداتِ عرضةً للتلاعبِ والاختلاسِ وبعدَ ذلكَ امتدَّ اهتمامُها إلى رقابةِ المخزونِ وغيره من الموجوداتِ الأخرى، وكانت تعرفُ في ذلكَ الوقتِ باسمِ الضبطِ الداخليِّ ثم توسعتْ بعدَ ذلكَ لتتضمنَ الوسائلَ الكفيلةَ لضمانِ صحةِ البياناتِ المحاسبيةِ ودقتها، وكذلك الاستخدامُ الكفءُ للمواردِ والالتزامُ بالقوانينِ والسياساتِ الإداريةِ (Smithm. 2022).

بالتالي، يُظهر درجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير ربحية في الشـــمال الســـوري. من خلال تطبيق أنظمة رقابية فعالة، تستطيع المؤسســات تحسـين جودة تقاريرها المالية، مما يسـهم في تعزيز الثقة بين المسـتثمرين والأطراف المعنية ويعزز من استدامتها في السوق.

مشكلة البحث:

تعتبر المنظمات غير الربحية في الشـمال السـوري من الفاعلين الرئيسـيين في تقديم الخدمات الاجتماعية، ومع تزايد الاعتماد عليها، تبرز مشـكلة ضـعف أنظمة الرقابة الداخلية. هذا الضـعف يؤدي إلى عدم دقة المعلومات المالية وغياب الشفافية، مما ينعكس سلبًا على المنظمات غير الربحية. تفتقر العديد من هذه المنظمات إلى معايير واضحة لتنفيذ الرقابة، وقد تنشـأ حالات من الفسـاد وسـوء الإدارة نتيجة لذلك. كما أن نقص الكوادر المدربة على إدارة الرقابة الداخلية يزيد من التحديات، مما يؤثر على الثقة في التقارير المالية. تهدف هذه الدراسـة إلى اسـتكشـاف درجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير ربحية في الشـمال السـوري، وتحليل كيفية تعزيز أنظمة الرقابة لتحقيق تحسينات ملموسة.

تعتبر الرقابة الداخلية نظامًا متكاملًا يتكون من مجموعة من السـياسـات والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصـول المؤسسة وضمان دقة المعلومات المالية. تلعب الرقابة الداخلية دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يسهم في بناء الثقة بين الأطراف المعنية. في المنظمات غير الربحية، تتزايد أهمية هذه الأنظمة نظرًا للاعتماد الكبير على التمويل الخارجي والتقارير المالية الدقيقة (Williams, 2023). تشير الدراسات إلى أن وجود نظام رقابة داخلي فعال يقلل من مخاطر الفســاد وســوء الإدارة، مما يعزز من جودة التقارير المالية. كما أن الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة والمحاسبة يساهم في تحسين موثوقية المعلومات المالية. تواجه المنظمات في الشمال السوري تحديات متعددة تتعلق بنقص الكوادر المدربة والمعايير الواضحة، مما يستدعي تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الرقابة الداخلية. ومن خلال تحسـين أنظمة الرقابة، يمكن تحقيق اسـتدامة أكبر للمنظمات غير الربحية وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها الاجتماعية (الشمري، 2022، ص. 34).

بالتالي أصبحَ نظامُ الرقابةِ الداخليةِ يشكِّلُ أداةً مهمةً وأسلوبًا جيدًا للحدِّ من المخاطرِ والممارساتِ الغيرِ سليمةٍ داخلَ أيِّ منظمةٍ، وبالتالي يحمي أصـولَ المنظمةِ وموجوداتها. كما ويُمكِّنُ الآخرينَ من داخلِ المنظمةِ أو خارجها من الاعتمادِ على سـجلاتِها المحاسـبيةِ والماليةِ للحصـولِ على البياناتِ والمعلوماتِ ذاتِ الدقةِ العاليةِ والموثوقيةِ والمصداقيةِ التي تساهمُ في تحسينِ وزيادةِ جودةِ التقاريرِ الماليةِ التي تتخذُ على أساسها القراراتِ.

وتنبثق من مشكلة الدراسة عدةُ تساؤلاتٍ:

1. ما مدى تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشـــمال الســـوري من وجهة نظر العاملين فيها؟

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســـطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري تبعاً لمتغيرات (عدد سنوات الخدمة والمؤهل العلمي).

أهميةُ الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. تحديدِ مدة تطبيق نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في قطاعِ المنظماتِ غيرِ الربحيةِ وهذا القطاعُ يشـــكلُ جزءًا مهمًا من اقتصادِ مناطقِ الشمالِ السوري.

2. الاستفادةُ من نتائجِ الدراسةِ في التعرفِ على مدى تطبيق نظامِ الرقابةِ الداخليةِ مما يقللُ من المخاطرِ وعملياتِ الغشِّ والاحتيالِ.

1اهداف الدراسة:

تكمنُ أهدافُ الدراسةِ بما يلي:

1. تعرف مدى تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشـمال السـوري من وجهة نظر العاملين فيها.

2. تعرف دلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري تبعاً لمتغيرات (عدد سنوات الخدمة والمؤهل العلمي).

مصطلحات الدراسة:

1. الرقابة الداخلية:

لغوياً: تعني "التحكم" أو "المراقبة"، وهي العملية التي يتم من خلالها متابعة الأنشطة لضمان تحقيق الأهداف.

اصـطلاحياً: هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي وضعتها المؤسسة لضمان دقة المعلومات المالية وحماية الأصول (العلي، 2021).

إجرائياً: هو نظام متكامل يتضـمن عمليات المراقبة والتقييم المسـتمر الذي يُنفذ داخل المنظمات لضـمان الالتزام بالمعايير وتخفيف المخاطر.

3. المنظمات غير الربحية:

لغوياً: تشـــير "المنظمات" إلى الكيانات التي تجمع الأفراد لتحقيق أهداف معينة، و"غير الربحية" تعني عدم تحقيق أرباح مالية.

اصـــطلاحياً: هي الكيانات التي تعمل لتحقيق أهداف اجتماعية أو إنســـانية دون الســـعي لتحقيق الربح المادي (Carter, & Evans, 2021).

إجرائياً: مؤسـسـات تقدم خدمات للمجتمع، تعتمد على التمويل من التبرعات والجهات المانحة، ولا توزع الأرباح على الأعضاء.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعريفها:

مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعتمدها المؤسسات بهدف حماية أصولها وضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية، وتعزيز كفاءة العمليات، والامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها. يُعتبر هذا النظام أداة حيوية لضـــمان فعالية الأداء المؤســـســـي، حيث يســـاهم في تقليل المخاطر المالية والإدارية، ويعزز الشـــفافية والمساءلة (السعيد، 2022).

يتضـمن نظام الرقابة الداخلية عدة مكونات رئيسـية، منها البيئة الرقابية، التي تعكس الثقافة والقيم التنظيمية المؤثرة على طريقة عمل المؤسـسـة، والأنشـطة الرقابية التي تشـمل الإجراءات المطبقة لمراقبة الأداء والكشـف عن الأخطاء أو المخالفات. كما يشـمل النظام أيضًـا تقييم المخاطر، حيث يتعين على المؤسـسـة التعرف على المخاطر المحتملة وتقييم تأثيرها، بالإضـافة إلى المعلومات والاتصـال، التي تضـمن تدفق المعلومات بشـكل فعال بين جميع المسـتويات (القحطاني، 2023).

بذلك، يُعتبر نظام الرقابة الداخلية أساسًـا لتحقيق أهداف المؤسـسـة وضـمان اسـتدامتها، حيث يسـهم في تحسـين جودة التقارير المالية ويعزز ثقة المانحين والمستفيدين في أداء المنظمات، خاصة في القطاع غير الربحي.

تعريف نظام الرقابة الداخلية:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصـــادية (OECD): نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الســـياســـات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المؤســـســـة من خلال حماية الأصـــول، وضـــمان دقة المعلومات المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية (Green, 2020).

تعريف اللجنة الدولية للتدقيق (COSO): يُعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه عملية مصـممة من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، لضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات المالية والتشغيلية (Miller, 2021).

تعريف المعهد الأمريكي للمحاسـبين القانونيين (AICPA): نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى منع الأخطاء والاحتيال، وضمان دقة المعلومات المالية (Davis, 2022).

تعريف المعهد الدولي للمراجعة الداخلية (IIA): هو نظام يهدف إلى تعزيز الموثوقية والشفافية في المعلومات المالية والمساعدة في تحقيق الأهداف التنظيمية من خلال عمليات الرقابة الفعالة (القحطاني، 2023).

تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية: يُعتبر نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات التي تضمن سلامة وموثوقية العمليات المالية في المؤسسات المالية (العسيري، 2021).

تعريف وزارة المالية: نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الأنشطة والسياسات التي تساهم في تحقيق الأهداف المؤسسية من خلال تحسين كفاءة العمليات وتقليل المخاطر (الحربي، 2022، ص. 123).

تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): يُعرف بأنه نظام من الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى حماية الأصول وضمان دقة السجلات المالية (الفهيد، 2023).

تعريف الأكاديمية البريطانية للمحاسبة (CIMA): نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان تحقيق الأهداف المؤسسية وضمان الشفافية والمساءلة في العمليات المالية Wilson, (2023).

العوامل التي أدت الى الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية.

يمكنُ أن نعرجَ على أهمِّ العواملِ والأسبابِ التي أدتْ إلى ظهورِ نظمِ الرقابةِ الداخليةِ واتساعِ نطاقها كما يلي:

1. كبرَ حجمُ المنشآتِ في الحياةِ الاقتصاديةِ الحديثةِ، إلى الحدِّ الذي أصبحَ معهُ من المتعذرِ على إدارةِ المنشأةِ التعرفُ على أوجهِ نشاطاتها المختلفةِ ونتائجِ أعمالها عن طريقِ الاتصالِ الشخصيِّ. لذلكَ برزتْ أهميةُ تواجدِ الرقابةِ الداخليةِ كأداةٍ تستخدمُها الإدارةُ بقصدِ التأكدِ من صحةِ ما تحتويهُ الكشوفُ والإحصائياتُ والتقاريرُ من بياناتٍ أو أرقامٍ، ومن خلوِّها من أيِّ خطأٍ أو تلاعبٍ.

2. اهتمامُ الإدارةِ العليا ورغبتها في التأكدِ من قيامِ إداراتِ المنشأةِ بتنفيذِ المخططِ لهم لتحقيقِ الأهدافِ العامةِ، في حدودِ الاختصاصاتِ المفوضةِ لهم، والتأكدِ من حمايةِ أموالِ المنشأةِ من فرصِ الغشِّ والتلاعبِ (Lewism) 2021.

3. إشرافُ الدولةِ على المنشآتِ التي لها مساسٌ بمصالحِ ومرافقِ الدولةِ العامةِ، وحاجةُ الجهاتِ الحكوميةِ التي لها حقُّ الإشرافِ إلى البياناتِ والمعلوماتِ والتقاريرِ اللازمةِ للتخطيطِ القوميِّ.

4. التحولُ الذي طرأَ على عمليةِ تدقيقِ الحساباتِ: إذ بعدَ أن كانتْ تتمُّ بشكلٍ شاملٍ وتفصيليٍّ، أصبحتْ تقومُ وتعتمدُ على أسلوبِ الاختباراتِ والعيناتِ، وهذا يتحددُ على ضوءِ نتائجِ قيامِ مدققِ الحساباتِ بفحصِ وتقييمِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في الوحدةِ الاقتصاديةِ.

5. زيادةُ الاهتمامِ بالرقابةِ الداخليةِ لمواكبةِ التطوراتِ التقنيةِ واستخدامِ الحاسباتِ الإلكترونيةِ وزيادةِ مهمةِ ومسؤولياتِ الرقابةِ الداخليةِ (السليمان، 2020).

الدراسات السابقة:

دراسة نصيرة (2022) بعنوان "أثر النظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة مؤسسة الاتصالات الجزائر مستغانم".

"The Impact of Internal Control Systems on the Quality of Financial Reports: A Case Study of the Algerian Telecommunications Company in Mostaganem".

هدفت الدراسةُ لمعرفةِ أثرِ البيئةِ الرقابيةِ ومكوناتها والأنشطةِ الرقابيةِ وتقييمِ المخاطرِ على خصائصِ المعلوماتِ المحاسبيةِ (ملاءمةُ المعلوماتِ والتمثيلُ الصادقُ والقابليةُ للفهمِ والمقارنةِ). اعتمدت الدراسةُ على المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ، وتوصلت إلى وجودِ علاقةٍ بينَ الأدواتِ الرقابيةِ (البيئةُ الرقابيةُ، الأنشطةُ الرقابيةُ، تقييمُ المخاطرِ، المعلوماتُ والاتصالُ، المراقبةُ والضبطُ الداخليُّ) على جودةِ التقاريرِ الماليةِ (ملاءمةُ المعلوماتِ، التمثيلُ الصادقُ، القابليةُ للفهمِ، القابليةُ للمقارنةِ)، وأوصت بضرورةِ تطويرِ النظمِ المحاسبيةِ لدى الشركاتِ المساهمةِ العامةِ ومنحِ المدققِ الداخليِّ الاستقلاليةَ في الصلاحياتِ بينه وبينَ الإدارةِ في الشركاتِ المساهمةِ العامةِ.

دراسة خليفي وقحام (2022) بعنوان "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك العمومية الجزائرية".

"The Impact of Internal Control Systems on the Quality of Financial Reports: A Field Study on Algerian Public Banks".

هدفت الدراسةُ إلى تقييمِ أثرِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ على جودةِ التقاريرِ الماليةِ في البنوكِ العموميةِ الجزائرية. تم اختيارُ عينةِ الدراسةِ مكونةً من موظفي البنوكِ العموميةِ الجزائرية وعددهم 38 موظفًا. واستخدمت الاستبانةَ كأداةٍ للدراسةِ بالإضافةِ لأدواتٍ إحصائيةٍ أخرى من بينها برنامجُ SPSS. وكانت نتائجُ هذه الدراسةِ أنها توصلت إلى وجودِ أثرٍ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لتفعيلِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في البنوكِ العموميةِ الجزائرية على جودةِ التقاريرِ الماليةِ عندَ مستوى دلالةِ 0.05.

دراسة فاروق وبوزيدي (2022) بعنوان "دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز –تبسة".

"The Role of Internal Control Systems in Enhancing the Credibility of Financial Reports: A Case Study of Sonelgaz - Tébessa".

هدفت هذه الدراسةُ إلى بيانِ دورِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في زيادةِ مصداقيةِ التقاريرِ الماليةِ بمؤسسةِ سونلغاز – تبسة – خلالَ شهرِ مارسَ وأبريلَ 2022. ولتحقيقِ هدفِ هذه الدراسةِ تم توزيعُ (40) استبيانًا على عينةٍ من المحاسبينَ الماليينَ والإداريينَ بالمؤسسة، استُرجعت بالكامل وتم معالجةُ بياناتها إحصائيًا بالاستعانةِ ببرنامجِ الحزمةِ

الإحصائية، SPSS. حيث توصلت الدراسةُ إلى أن لنظامِ الرقابةِ الداخليةِ دورًا في زيادةِ مصداقيةِ التقاريرِ الماليةِ في شركةِ سونلغاز، وأوصت الدراسةُ بما يلي:

- ضرورةُ تطبيقِ إجراءاتِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ بهدفِ حمايةِ أصولِ المؤسسة؛
- على المؤسسةِ الاقتصاديةِ مسايرةُ التغيراتِ العالميةِ وكلِّ جديدٍ في مجالِ الرقابةِ الداخلية؛
- إنشاءُ لجانٍ للمراقبةِ بالمؤسسةِ الاقتصاديةِ لتعزيزِ الرقابةِ الداخليةِ بها؛
- ضرورةُ حمايةِ المدققِ الداخليِّ من الضغوطاتِ التي يمكنُ أن تُفرضَ عليه ودعمُ استقلاليته لأداءِ مهامه.

دراسة البشاري وعبد الرحمن (2022) بعنوان "الرقابة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة".

"Internal Control and Its Impact on the Quality of Published Financial Reports".

هدفت الدراسةُ إلى مدى نجاحِ البنوكِ السودانيةِ بتطبيقِ التحققِ من صحةِ وسلامةِ العملياتِ المحاسبيةِ الرقابيةِ الداخلية. باتباعِ أسلوبِ المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ، توصلت الدراسةُ إلى نتائجَ منها عدمُ تقييمِ الخططِ والسياساتِ الموضوعيةِ المتبعةِ في البنوكِ السودانية، وعدمُ التحققِ من صحةِ وسلامةِ العملياتِ المحاسبيةِ في البنوكِ السودانية. أوصت الدراسةُ بضرورةِ تفعيلِ البنوكِ السودانيةِ سجلَ الموجوداتِ وتحديثهُ بانتظامٍ، وضرورةِ متابعةِ المراجعةِ الداخليةِ في البنوكِ السودانيةِ بندَ المخزونِ دوريًا بشكلٍ خاصٍ، ويشملُ الموادَ المدخلةَ والمخرجةَ والخردةَ، والعملُ على مراقبةِ حمايةِ أنظمةِ الحواسيبِ من الفيروساتِ الخبيثةِ عبرَ الشبكاتِ المختلفةِ.

دراسة (Ambrose&Grace,2013) بعنوان: أثرِ جودةِ المعلوماتِ الماليةِ في التقاريرِ الماليةِ على كفاءةِ الاستثمارِ وقراراتِ المستثمرينَ في كينيا.

"The Impact of Financial Information Quality in Financial Reports on Investment Efficiency and Investor Decisions in Kenya".

هدفت الدراسةُ دراسةَ أثرِ جودةِ المعلوماتِ الماليةِ في التقاريرِ الماليةِ على كفاءةِ الاستثمارِ وقراراتِ المستثمرينَ في كينيا، حيثُ تساعدُ تلكَ المعلوماتِ المستثمرينَ في بناءِ تصوراتِهم في حالاتِ اتخاذِ القراراتِ الاستثماريةِ والتعرفِ على التحدياتِ التي قد تواجهُهم. مجتمعُ الدراسةِ من جميعِ المستثمرينَ المؤسسينَ المشاركينَ في (افِ اسِ أي)، عينةُ الدراسةِ تمثلتْ بـــ (48) من المشاركينَ، تمَّ استخدامُ المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ وتمَّ استخدامُ برنامجِ SPSS لتحليلِ البياناتِ واختبارِ الفرضياتِ. أوصت الدراسةُ بأن يُنظرَ إلى التقاريرِ الماليةِ للمؤسساتِ الاستثماريةِ من حيثِ اكتمالِها وقابليتها للمقارنةِ والاتساقِ، وأنها جيدةٌ ومن حيثِ التمثيلِ والحيادِ والقدرةِ التنبؤيةِ وحسنِ التوقيتِ تمَّ اعتبارهُ عادلاً ويجبُ أن تخضعَ المزيدُ من المعلوماتِ الواردةِ في التقريرِ الماليِّ للمراجعةِ.

دراســـة (2006) O'Leary *et al*. بعنوان: قياسِ الأهميةِ النســـبيةِ التي يعطيها المدققونَ لبيئةِ الرقابةِ ونظمِ المعلوماتِ وإجراءاتِ الرقابةِ.

"Measuring the Relative Importance Given by Auditors to the Control Environment, Information Systems, and Control Procedures".

هدفت هذه الدراسةُ إلى قياسِ الأهميةِ النسبيةِ التي يعطيها المدققونَ لبيئةِ الرقابةِ ونظمِ المعلوماتِ وإجراءاتِ الرقابةِ. قامَ 94 مدققًا ممارسًـا بتقييمِ هياكلِ الرقابةِ الداخليةِ في شـركتين، إحداهما تتمتعُ بعناصـرِ رقابةٍ داخليةٍ قويةٍ طوالَ الوقتِ، بينما تتمتعُ الأخرى بمستوى موثوقيةٍ أقلَّ. وتشيرُ النتائجُ إلى أن المدققينَ يعتبرونَ بيئةَ الرقابةِ أهمَّ عنصرٍ في الرقابةِ الداخليةِ. وكان تأثيرُ إضـعافِ هذا العنصـرِ هو أن المراجعينَ قيموا العناصـرَ الثلاثةَ، والتقييمُ الشـاملُ جعلَ هذا العنصـــرَ أقلَّ موثوقيةً. إن تغييرَ العنصـــرينِ الآخرينِ لم يكن له مثلُ هذه التأثيراتِ المهمةِ. وتحملُ النتائجُ تداعياتٍ على مهنةِ مراجعةِ الحساباتِ، وخاصةً في صياغةِ معاييرِ المراجعةِ لتقييمِ المخاطرِ.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

موضـوع الدراسـة: تتشـارك جميع الدراسـات في التركيز على تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. حيث تسـعى كل منها لتقييم العلاقة بين مكونات نظام الرقابة الداخلية وفاعليتها في تحسـين جودة المعلومات المحاسبية.

المنهجية المستخدمة: اعتمدت الدراسات على منهجيات وصفية تحليلية، مما يعكس التوجه نحو تحليل البيانات بشكل شامل لفهم العلاقة بين المتغيرات. كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات في معظم الدراسات، بما في ذلك الدراسة الحالية.

النتائج المماثلة: أشـارت النتائج في جميع الدراسـات إلى أهمية البعد "البيئة الرقابية" وتأثيرها الكبير على جودة التقارير المالية. كما وجدت العديد من الدراسات فروقًا ذات دلالة إحصائية بين مؤهلات العاملين والخبرة وتأثيرها على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

التوصـيات: معظم الدراسـات أوصـت بضـرورة تعزيز الأنشـطة الرقابية، وزيادة الوعي بأهمية نظام الرقابة الداخلية، وتخصيص برامج تدريبية لتحسين كفاءات العاملين في هذا المجال.

تأثير العوامل الخارجية: تناولت الدراسات تأثير العوامل المختلفة، مثل المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، مما يظهر تداخلًا مع نتائج الدراسة الحالية.

إجراءات الدراسة:

تمهيد:

يتناول الفصل الحالي إجراءات الدراسة إذ تم أولاً تحديد المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها وأدوات الدراسة وكيفية تصميمها والتحقق من صلاحيتها (صدقها وثباتها)، من ثم ذكر إجراءات الدراسة وأخلاقياتها والأساليب الإحصائية المستخدمة للتوصل إلى نتائج الدراسة.

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة منهجية مختلطة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، مما يتيح تحقيق فهم شامل لدرجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري.

فيما يتعلق بالمقاربة الكمية، تم استخدام استبانة مصممة بعناية لجمع بيانات كمية من عينة من المنظمات غير الربحية، حيث ستتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بدرجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير ربحية في الشمال السوري.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

- **حدود زمانية:** طبقت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2025/2024 م.
- **حدود مكانية:** المنظمات الإنسانية غير الربحية في الشمال السوري.
- **حدود بشرية:** عينة مكونة من (70) عاملاً وعاملة في المنظمات الإنسانية المختلفة في الشمال السوري.
- **حدود موضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على تعرف على درجة تطبيق الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من 700 عاملاً وعاملة في المنظمات الإنسانية المختلفة في الشمال السوري، والتي تشمل مجموعة متنوعة من الكيانات غير الربحية التي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية في مجالات مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والإغاثة الإنسانية والتنمية الاقتصادية. يمثل هذا المجتمع محور الدراسة، حيث تم التركيز على درجة تطبيق الرقابة الداخلية في المنظمات غير ربحية في الشمال السوري. تم اختيار عينة من 70 عاملاً وعاملة، أي ما يعادل 10% من مجتمع الدراسة، بشكل عشوائي، وتم تطبيق الاستبانة كأداة للدراسة. بالإضافة إلى ذلك، أُجريت مقابلات مع 10 موظفين رئيسيين، منهم المديرون والمحاسبون والمراقبون، للحصول على بيانات شاملة ودقيقة.

وتبين الجداول والأشكال الآتية توزع العينة وفق متغيرات الدراسة:

جدول1: توزع العينة وفق متغير المؤهل العلمي

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
إدارة أعمال	19	%27.1
تخصصات أخرى	51	%72.9
المجموع	70	%100

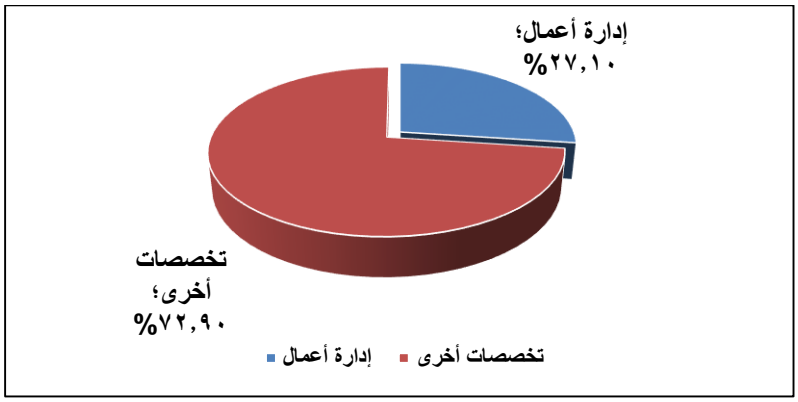

الشكل1: توزع العينة وفق متغير المؤهل العلمي

جدول 2: توزع العينة وفق متغير عدد سنوات الخدمة

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	22	%31.4
من 5–10 سنوات	29	%41.4
أكثر من 10 سنوات	19	%27.2
المجموع	70	%100

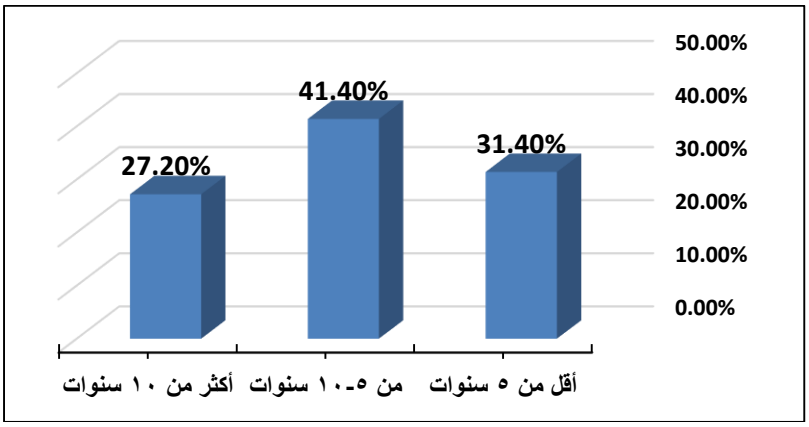

الشكل 2: توزع العينة وفق متغير عدد سنوات الخدمة

أدوات الدراسة:

الأداة الأولى: الاستبانة

تُعتبر الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات من المشاركين في الدراسة، وقد تم تصميم استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية. تشمل الأسئلة محورين رئيسين ويندرج تحت المحور الأول ستة أبعاد.

وقد أعد الباحث الاستبانة بعد الاطلاع ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، وفق الخطوات الآتية:

- **الصورة الأولية للاستبانة:**

تكونت الاستبانة في صورته الأولية من استمارة بيانات تتضمن متغيرات الدراسة (عدد سنوات الخدمة، والمؤهل العلمي)، وبنود الاستبانة وعددها (49) بنداً موزعاً ضمن محورين رئيسين ويندرج تحت المحور الأول ستة أبعاد.

- **التحقق من صدق الاستبانة:**

تم التحقق من صدق الاستبانة وفق الطرائق الآتية:

- **صدق المحتوى:**

تم عرض الاستبانة بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وطُلب منهم:

✓ إبداء رأيهم واقتراح ملاحظاتهم من حيث الصياغة اللغوية.

✓ مدى مناسبة البنود لمحتوى موضوع الدراسة.

✓ مدى انتماء البنود لأبعاد الاستبانة ومحوريها

وقد أبدى السادة المحكمون آراءهم وهي:

✓ تعديل صياغة لغوية لعدد من بنود الاستبانة.

✓ تعديل صياغة عدد من بنود الاستبانة لتصبح أوضح.

- **الصدق البنيوي:**

تم التأكد من صدق البناء الخاص بالاستبانة من خلال:

1-دراسة صدق الاتساق الداخلي:

من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجات كل بند من البنود ودرجة البعد الذي تنتمي إليه في المحور الأول، وحساب معاملات ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للمحور الأول وحساب معاملات ارتباط البنود مع

درجة المحور الثاني، وذلك بعد تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) عاملاً وعاملة، وهم خارج عينة الدراسة الأساسية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجداول الآتية:

جدول 3: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الأول (البيئة الرقابية) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	**0.754	5	**0.820
2	**0.847	6	**0.579
3	**0.665	7	**0.663
4	**0.574		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الأول (البيئة الرقابية) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.574-0.847).

جدول4: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الثاني (الأنشطةالرقابية) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	**0.657	5	**0.779
2	**0.553	6	**0.821
3	*0.401	7	**0.684
4	**0.685		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الثاني (الأنشطة الرقابية) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 أو 0.05) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.401-0.821).

جدول 5: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الثالث (المعلومات والاتصال) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	*0.421	5	**0.823
2	**0.652	6	**0.660
3	**0.703	7	**0.719
4	**0.768		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الثالث (المعلومات والاتصال) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 أو 0.05) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.421-0.823).

جدول 6: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الرابع (تقييم المخاطر) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	0.745**	5	0.695**
2	0.820**	6	0.682**
3	0.772**	7	0.775**
4	0.734**		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الرابع (تقييم المخاطر) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.682-0.820).

جدول 7: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) الذي تنتمي لإليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	0.754**	5	0.784**
2	0.683**	6	0.763**
3	0.665**	7	0.885**
4	0.846**		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.665-0.885).

جدول 8: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	0.748**	5	0.885**
2	0.685**	6	0.653**
3	0.768**	7	0.748**
4	0.826**		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) الذي تنتمي إليه في المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.653-0.885).

جدول9: معاملات اربتاط درجات الأبعاد مع الدرجة الكلية للمحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

البعد	معامل الارتباط
البعد 1: البيئة الرقابية	**0.886
البعد 2: الأنشطة الرقابية	**0.847
البعد 3: المعلومات والاتصال	**0.865
البعد 4: تقييم المخاطر	**0.876
البعد 5: المراقبة والضبط الداخلي	**0.880
البعد 6: مكونات نظام الرقابة الداخلية	**0.897

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات الأبعاد مع الدرجة الكلية للمحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.847-0.897).

جدول 9: معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة المحور الثاني (جودة التقارير المالية) من الاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	**0.886	5	**0.793
2	**0.901	6	**0.789
3	**0.870	7	**0.823
4	**0.855		

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط درجات البنود مع الدرجة الكلية للمحور الثاني (جودة التقارير المالية) من الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات بين (0.789-0.901). ومنه فإن الاستبانة تتصف بمؤشرات جيدة لصدق اتساقها الداخلي.

2–التحليل العاملي الاستكشافي:

يعد التحليل العامليُّ من أهمّ طرائق التحقق من الصدق البنيوي، وقد أجري التحليل العامليّ الاستكشافي باستخدام طريقة المكونات الأساسية (Principal component) لهوتلنج، مع التدوير بطريقة التدوير المتعامد (Rotation Varimax) مع الإشارة إلى أنَّ العامل يعد دالاً إحصائياً عندما يكون جذره الكامن واحداً صحيحاً، ومعيار التشبع الدال يساوي (0.30) وما فوق، وتتشبع عليه ثلاث متغيرات على الأقل.

وتبين الجداول الآتية نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لأبعاد الاستبانة ومحاورها:

البعد الأول (البيئة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

جدول 10: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الأول (البيئة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)

اختبار كايزر-ماير-أولكين		0.731	البنود	تشبعات البنود على العامل
اختبار بارتلت	قيمة كاي مربع	1027.976	7	0.995
	درجة الحرية	21	6	0.979
	القيمة الاحتمالية	0.000	3	0.971
الجذر الكامن		6.207	5	0.949
التباين المفسر%		%88.675	4	0.906
التباين التراكمي%		%88.675	2	0.897
			1	0.889

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار كيمو أكبر من 0.50 وهذا يشير إلى كفاية حجم العينة وتجانسها، وكان اختبار بارتلت دال إحصائياً وهذا يشير إلى اعتدالية توزيع البيانات مما يعني صلاحية البيانات للتحليل العاملي. وبإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الأول (البيئة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) تبين وجود عامل واحد دال إحصائياً بلغ جذره الكامن (6.207)، وقد فسر (88.675%) من التباين الكلي. وقد تشبع على هذا العامل البنود السبعة.

- **البعد الثاني (الأنشطة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):**

جدول 11: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الثاني (الانشطة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)

اختبار كايزر-ماير-أولكين		0.825	البنود	تشبعات البنود على العامل
اختبار بارتلت	قيمة كاي مربع	1084.595	6	0.982
	درجة الحرية	21	5	0.978
	القيمة الاحتمالية	0.000	2	0.974
الجذر الكامن		6.279	3	0.971
التباين المفسر%		%89.697	7	0.916
التباين التراكمي%		%89.697	1	0.916
			4	0.843

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار كيمو أكبر من 0.50 وهذا يشير إلى كفاية حجم العينة وتجانسها، وكان اختبار بارتلت دال إحصائياً وهذا يشير إلى اعتدالية توزيع البيانات مما يعني صلاحية البيانات للتحليل العاملي. وبإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الثاني (الأنشطة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) تبين وجود عامل واحد دال إحصائياً بلغ جذره الكامن (6.279)، وقد فسر (89.697%) من التباين الكلي. وقد تشبع على هذا العامل البنود السبعة.

البعد الثالث (المعلومات والاتصال) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

جدول 12: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الثالث (المعلومات والاتصال) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)

اختبار كايزر–ماير–أولكين		0.706	البنود	تشبعات البنود على العامل
اختبار بارتلت	قيمة كاي مربع	957.311	2	0.968
	درجة الحرية	21	5	0.964
	القيمة الاحتمالية	0.000	4	0.942
الجذر الكامن		6.144	3	0.936
التباين المفسر%		%87.771	1	0.936
التباين التراكمي%		%87.771	6	0.929
			7	0.879

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار كيمو أكبر من 0.50 وهذا يشير إلى كفاية حجم العينة وتجانسها، وكان اختبار بارتلت دال إحصائياً وهذا يشير إلى اعتدالية توزيع البيانات مما يعني صلاحية البيانات للتحليل العاملي. وبإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الثالث (المعلومات والاتصال) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) تبين وجود عامل واحد دال إحصائياً بلغ جذره الكامن (6.144)، وقد فسر (87.771%) من التباين الكلي. وقد تشبع على هذا العامل البنود السبعة.

البعد الرابع (تقييم المخاطر) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

جدول 13: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الرابع (تقييم المخاطر) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)

اختبار كايزر-ماير-أولكين		0.703	البنود	تشبعات البنود على العامل
اختبار بارتلت	قيمة كاي مربع	845.634	4	0.984
	درجة الحرية	21	7	0.980
	القيمة الاحتمالية	0.000	3	0.953
الجذر الكامن		6.558	2	0.952
التباين المفسر%		%93.687	6	0.947
التباين التراكمي%		%93.687	5	0.943
			1	0.897

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار كيمو أكبر من 0.50 وهذا يشير إلى كفاية حجم العينة وتجانسها، وكان اختبار بارتلت دال إحصائياً وهذا يشير إلى اعتدالية توزيع البيانات مما يعني صلاحية البيانات للتحليل العاملي. وبإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الرابع (تقييم المخاطر) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) تبين وجود عامل واحد دال إحصائياً بلغ جذره الكامن (6.558)، وقد فسر (93.687%) من التباين الكلي. وقد تشبع على هذا العامل البنود السبعة.

البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

جدول 14: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)

اختبار كايزر-ماير-أولكين		0.754	البنود	تشبعات البنود على العامل
اختبار بارتلت	قيمة كاي مربع	820.279	3	0.885
	درجة الحرية	21	6	0.847
	القيمة الاحتمالية	0.000	7	0.830
الجذر الكامن		4.121	2	0.824
التباين المفسر%		%71.416	4	0.751
التباين التراكمي%		%71.416	5	0.748
			1	0.698

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار كيمو أكبر من 0.50 وهذا يشير إلى كفاية حجم العينة وتجانسها، وكان اختبار بارتلت دال إحصائياً وهذا يشير إلى اعتدالية توزيع البيانات مما يعني صلاحية البيانات للتحليل

العاملي. وبإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) تبين وجود عامل واحد دال إحصائياً بلغ جذره الكامن (4.121)، وقد فسر (71.416%) من التباين الكلي. وقد تشبع على هذا العامل البنود السبعة.

البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

جدول 15: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)

اختبار كايزر–ماير–أولكين		0.637	البنود	تشبعات البنود على العامل
اختبار بارتلت	قيمة كاي مربع	201.126	7	0.821
	درجة الحرية	21	6	0.817
	القيمة الاحتمالية	0.000	5	0.802
الجذر الكامن		4.512	4	0.760
التباين المفسر%		%63.143	1	0.717
التباين التراكمي%		%63.143	3	0.685
			2	0.674

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار كيمو أكبر من 0.50 وهذا يشير إلى كفاية حجم العينة وتجانسها، وكان اختبار بارتلت دال إحصائياً وهذا يشير إلى اعتدالية توزيع البيانات مما يعني صلاحية البيانات للتحليل العاملي. وبإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لبنود البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) تبين وجود عامل واحد دال إحصائياً بلغ جذره الكامن (4.512)، وقد فسر (63.143%) من التباين الكلي. وقد تشبع على هذا العامل البنود السبعة.

الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة:

تحليل البيانات في هذه الدراسة يتطلب استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها، وتشمل الأساليب الإحصائية المستخدمة اعتماداً على برنامج (SPSS) ما يلي:

– المتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لإيجاد مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العينة.

– التكرارات والنسب المئوية: لتوضيح توزيع العينة حسب متغير الدراسة.

– معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation): للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

– التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis -EFA) للاستبانة.

– معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة.

– اختبار t للعينات المستقلة (Independent Samples t-Test): لتعرف دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

– تحليل التباين (ANOVA): لتعرف دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة.

0 نتائج الدراسة:

تمهيد:

يتناول الفصل الحالي عرضاً لنتائج أسئلة الدراسة ثم فرضياتها وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفق الآتي:

0 عرض نتائج أسئلة الدراسة:

عرض نتائج السؤال الأول: ما مدى تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة والترتيب لإجابات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)، ولتحديد درجة الموافقة تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

جدول 16: طول خلايا مقياس ليكرت ودرجة الموافقة المقابلة لها

القيم	درجة الموافقة
1-1.80	منخفضة جداً
1.81-2.60	منخفضة
2.61-3.40	متوسطة
3.41-4.20	مرتفعة
4.21-5	مرتفعة جداً

البعد الأول: البيئة الرقابية:

جدول 17: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد الأول (البيئة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	توجد سياسات واضحة للرقابة الداخلية في مؤسستنا.	3.93	1.355	مرتفعة	7
2	يتم الالتزام بالسياسات المعتمدة من قبل المنظمة بشكل دائم	4.33	1.032	مرتفعة جداً	5
3	"تشجع المؤسسة على ثقافة الشفافية في تبادل المعلومات."	4.36	1.341	مرتفعة جداً	4
4	يتم توفير التدريب الكافي للموظفين حول الرقابة الداخلية.	4.63	.726	مرتفعة جداً	1
5	تُعزز البيئة التنظيمية التعاون بين الأقسام المختلفة.	4.31	1.346	مرتفعة جداً	6
6	يشعر الموظفون بالأمان عند الإبلاغ عن المخالفات.	4.43	1.347	مرتفعة جداً	2
7	يتم تقييم فعالية البيئة الرقابية بشكل دوري.	4.41	.952	مرتفعة جداً	3
	البعد 1 (البيئة الرقابية)	4.34	1.091	مرتفعة جداً	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على البعد الأول (البيئة الرقابية) كانت مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.34) وجاء البند 4 (يتم توفير التدريب الكافي للموظفين حول الرقابة الداخلية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.63). بينما جاء البند 1 (توجد سياسات واضحة للرقابة الداخلية في مؤسستنا) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93).

البعد الثاني: الأنشطة الرقابية:

جدول18: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد الثاني (الانشطة الرقابية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم تنفيذ عمليات تدقيق داخلي بشكل منتظم.	3.54	1.674	مرتفعة	7
2	تُراقب الأنشطة المالية بشكل فعّال.	4.06	1.273	مرتفعة	2
3	يتم تقييم أداء الأنشطة الرقابية بشكل دوري.	3.67	1.435	مرتفعة	5
4	توجد آليات للتعامل مع المخالفات المالية.	4.19	.921	مرتفعة	1
5	تشارك جميع فئات الموظفين في أنشطة الرقابة داخل المؤسسة.	3.67	1.666	مرتفعة	6
6	تُسجل نتائج الأنشطة الرقابية وتُحلل بشكل دوري.	3.76	1.681	مرتفعة	4

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
7	تُستخدم نتائج الأنشطة الرقابية لتحسين الأداء المالي.	4.01	1.291	مرتفعة	3
	البعد 2 (الأنشطة الرقابية)	3.84	1.384	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على البعد الثاني (الأنشطة الرقابية) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.84) وجاء البند 4 (توجد آليات للتعامل مع المخالفات المالية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.19). بينما جاء البند 1 (يتم تنفيذ عمليات تدقيق داخلي بشكل منتظم) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.54).

البعد الثالث: المعلومات والاتصال:

جدول 19: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد الثالث (المعلومات والاتصال) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تُقدم المعلومات المالية للموظفين بشكل دوري.	3.63	1.287	مرتفعة	5
2	المعلومات المالية سهلة الفهم لجميع المستفيدين.	3.16	1.691	متوسطة	7
3	يتم تبادل المعلومات بين الأقسام بشكل فعّال.	3.76	1.160	مرتفعة	2
4	توجد قنوات واضحة للإبلاغ عن المعلومات المالية.	3.67	1.213	مرتفعة	4
5	"تساهم المعلومات الدقيقة والواضحة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية."	3.54	1.390	مرتفعة	6
6	تُستخدم التكنولوجيا لتحسين التواصل الداخلي.	3.93	.937	مرتفعة	1
7	يتم تحديث المعلومات المالية بشكل منتظم.	3.71	1.092	مرتفعة	3
	البعد 3 (المعلومات والاتصال)	3.63	1.178	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على البعد الثالث (المعلومات والاتصال) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.63) وجاء البند 6 (تُستخدم التكنولوجيا لتحسين التواصل الداخلي) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93). بينما جاء البند 2 (المعلومات المالية سهلة الفهم لجميع المستفيدين) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.16).

البعد الرابع: تقييم المخاطر:

جدول 20: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد الرابع (تقييم المخاطر) ممن المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم تحديد المخاطر المالية بانتظام.	4.10	1.065	مرتفعة	1
2	توجد استراتيجيات فعلية للتخفيف من المخاطر.	3.76	1.160	مرتفعة	6
3	يتم تقييم المخاطر بشكل شامل قبل اتخاذ القرارات.	3.80	1.111	مرتفعة	5
4	تُعطى الأولوية للمخاطر الأكثر تأثيراً على المؤسسة.	3.89	1.198	مرتفعة	2
5	يُشرك الموظفون في المنظمات الإنسانية في تقييم المخاطر.	3.76	1.122	مرتفعة	7
6	تُحلل نتائج تقييم المخاطر بشكل دوري.	3.84	1.150	مرتفعة	4
7	يتم تحديث خطط التخفيف بناءً على تقييم المخاطر.	3.87	1.141	مرتفعة	3
	البعد 4 (تقييم المخاطر)	3.86	.946	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على البعد الرابع (تقييم المخاطر) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.86) وجاء البند 1 (يتم تحديد المخاطر المالية بانتظام) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.10). بينما جاء البند 5 (يُشرك الموظفون في المنظمات الإنسانية في تقييم المخاطر) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.76).

البعد الخامس: المراقبة والضبط الداخلي:

جدول 21: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد الخامس (المراقبة والضغوط والضبط الداخلي) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم إجراء مراجعات دورية للعمليات المالية.	3.89	1.198	مرتفعة	1
2	تُستخدم تقنيات فعالة لرصد الأداء المالي.	2.84	.715	متوسطة	7
3	تُعزز إجراءات المراقبة الشفافية في العمل.	3.56	.651	مرتفعة	6
4	يتم تطبيق إجراءات تصحيحية عند اكتشاف المخالفات.	3.76	.600	مرتفعة	2
5	تُقيم فعالية نظام الضبط الداخلي بشكل دوري.	3.67	.631	مرتفعة	4
6	تُعطى الأولوية لعمليات المراقبة الداخلية.	3.66	.700	مرتفعة	5

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
7	يتم إشراك جميع الأقسام (مثل الإدارة، والمالية، والموارد البشرية، وغيرها) في أنشطة المراقبة داخل المنظمات الإنسانية	3.73	.612	مرتفعة	3
	البعد 5 (المراقبة والضبط الداخلي)	3.59	.201	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.59) وجاء البند 1 (يتم إجراء مراجعات دورية للعمليات المالية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.89). بينما جاء البند 2 (يُشرك تُستخدم تقنيات فعالة لرصد الأداء المالي) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.84).

البعد السادس: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

جدول 22: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) من المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	وجود سياسة واضحة للرقابة الداخلية.	3.54	.149	مرتفعة	5
2	تحديد المسؤوليات والمهام بشكل دقيق.	4.01	.925	مرتفعة	1
3	وجود إجراءات فعالة لمتابعة الأداء.	3.33	1.126	متوسطة	6
4	تقييم المخاطر بشكل منتظم.	3.66	1.048	مرتفعة	4
5	توفير التدريب الكافي للموظفين حول نظام الرقابة.	3.11	1.029	متوسطة	7
6	تطبيق آليات فعالة للإبلاغ عن المخالفات.	3.91	.830	مرتفعة	2
7	مراجعة دورية للعمليات والإجراءات.	3.91	1.100	مرتفعة	3
	البعد 6 (مكونات نظام الرقابة الداخلية)	3.64	.603	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.64) وجاء البند 2 (تحديد المسؤوليات والمهام بشكل دقيق) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.01). بينما جاء البند 5 (توفير التدريب الكافي للموظفين حول نظام الرقابة) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.11).

بالنسبة لأبعاد المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

جدول 23: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على أبعاد المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	البعد 1 (البيئة الرقابية)	4.34	1.091	مرتفعة جداً	1
2	البعد 2 (الأنشطة الرقابية)	3.84	1.384	مرتفعة	3
3	البعد 3 (المعلومات والاتصال)	3.63	1.178	مرتفعة	5
4	البعد 4 (تقييم المخاطر)	3.86	.946	مرتفعة	2
5	البعد 5 (المراقبة والضبط الداخلي)	3.59	.201	مرتفعة	6
6	البعد 6 (مكونات نظام الرقابة الداخلية)	3.64	.603	مرتفعة	4
	المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)	3.82	.399	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.82)، أي **مدى تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها كان كبيراً**، وجاء البعد 1 (البيئة الرقابية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.34)، بينما جاء البعد 5 (المراقبة والضبط الداخلي) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.59).

ويبين الشكل الآتي المتوسطات الحسابية لأبعاد المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة:

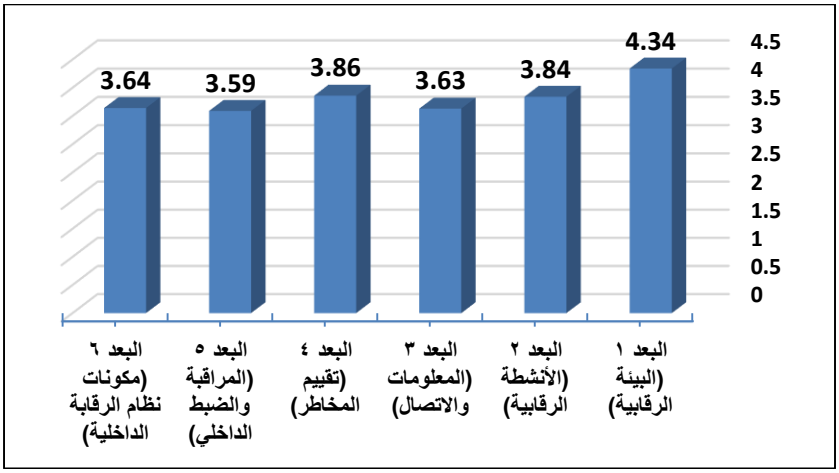

الشكل3: المتوسطات الحسابية لأبعاد المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة

السـؤال الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري تبعاً لمتغيرات (عدد سنوات الخدمة والمؤهل العلمي).

للتحقق من صـحة هذه الفرضـية اسـتخدم الباحث اختبار ت عينات مسـتقلة (Independent Samples Test) لدراسـة دلالة الفروق بين متوسـطات درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاسـتبانة تبعاً لمتغير (المؤهل العلمي). واسـتخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لدراسة دلالة الفروق بين متوسـطات درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير (عدد سنوات الخدمة).

وتوضح الجداول الآتية نتائج الفرضية:

– تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

جدول 24: نتائج اختبار ت لدلالة الفرق بين متوسطي درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

البعد	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
البعد 1: البيئة الرقابية	إدارة أعمال	19	4.83	.215	2.378	68	.020	دال
	تخصصات أخرى	51	4.16	1.224				
البعد 2: الأنشطة الرقابية	إدارة أعمال	19	4.78	.338	3.786	68	.000	دال
	تخصصات أخرى	51	3.49	1.463				
البعد 3: المعلومات والاتصال	إدارة أعمال	19	3.85	1.113	0.958	68	.342	غير دال
	تخصصات أخرى	51	3.55	1.201				
البعد 4: تقييم المخاطر	إدارة أعمال	19	4.23	.921	2.006	68	.043	دال
	تخصصات أخرى	51	3.72	.925				
البعد 5: المراقبة والضبط الداخلي	إدارة أعمال	19	3.70	.207	3.057	68	.003	دال
	تخصصات أخرى	51	3.54	.183				
البعد 6: مكونات نظام الرقابة الداخلية	إدارة أعمال	19	3.58	.884	0.470	68	.640	غير دال
	تخصصات أخرى	51	3.66	.468				
المحور 1: نظام الرقابة الداخلية	إدارة أعمال	19	4.16	.185	5.225	68	.000	دال
	تخصصات أخرى	51	3.69	.380				

يتبين من الجدول السابق أن قيمة ت للمحور الأول ولأبعاده كافة (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) كانت دالة إحصائياً إذ كانت القيمة الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري بأبعاده (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وكان الفرق لصالح التخصص إدارة الأعمال.**

يتبين من الجدول السابق أن قيمة ت للبعدين (المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) لم تكن دالة إحصائياً إذ كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، ومنه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول (المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) من نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.**

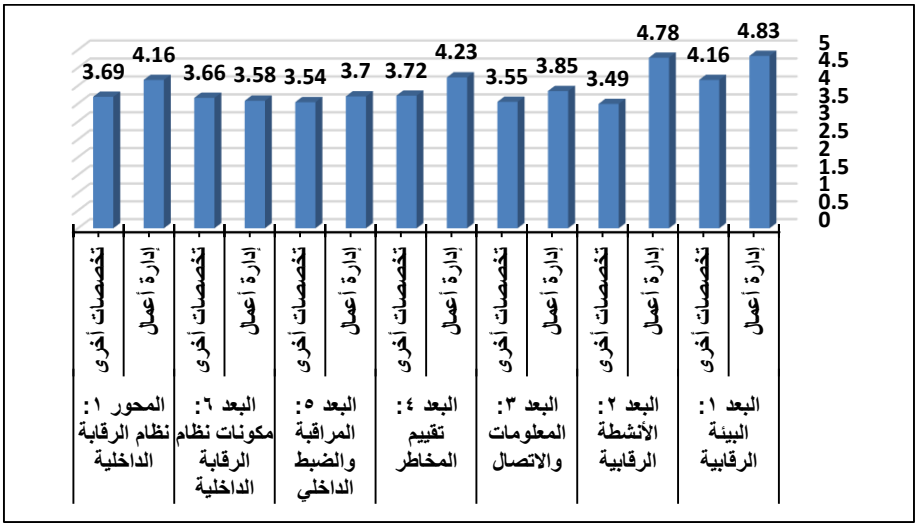

الشكل 4: المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير (المؤهل العلمي)

– تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة:

جدول25: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة

البعد	مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد 1: البيئة الرقابية	أقل من 5 سنوات	22	3.77	1.545
	من 5-10 سنوات	29	4.46	.831
	أكثر من 10 سنوات	19	4.82	.207
	الكلي	70	4.34	1.091
البعد 2: الأنشطة الرقابية	أقل من 5 سنوات	22	2.94	1.557
	من 5-10 سنوات	29	4.08	1.211
	أكثر من 10 سنوات	19	4.53	.798
	الكلي	70	3.84	1.384
البعد 3: المعلومات والاتصال	أقل من 5 سنوات	22	3.26	1.185
	من 5-10 سنوات	29	3.62	1.222
	أكثر من 10 سنوات	19	4.08	.989
	الكلي	70	3.63	1.178
البعد 4: تقييم المخاطر	أقل من 5 سنوات	22	3.55	.956
	من 5-10 سنوات	29	3.77	.867
	أكثر من 10 سنوات	19	4.35	.896
	الكلي	70	3.86	.946
البعد 5: المراقبة والضبط الداخلي	أقل من 5 سنوات	22	3.59	.222
	من 5-10 سنوات	29	3.52	.173
	أكثر من 10 سنوات	19	3.68	.182
	الكلي	70	3.59	.201
البعد 6: مكونات نظام الرقابة الداخلية	أقل من 5 سنوات	22	3.54	.705
	من 5-10 سنوات	29	3.67	.404
	أكثر من 10 سنوات	19	3.70	.737
	الكلي	70	3.64	.603
	أقل من 5 سنوات	22	3.44	.341

البعد	مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور 1: نظام الرقابة الداخلية	من 5–10 سنوات	29	3.85	.284
	أكثر من 10 سنوات	19	4.19	.159
	الكلي	70	3.82	.399

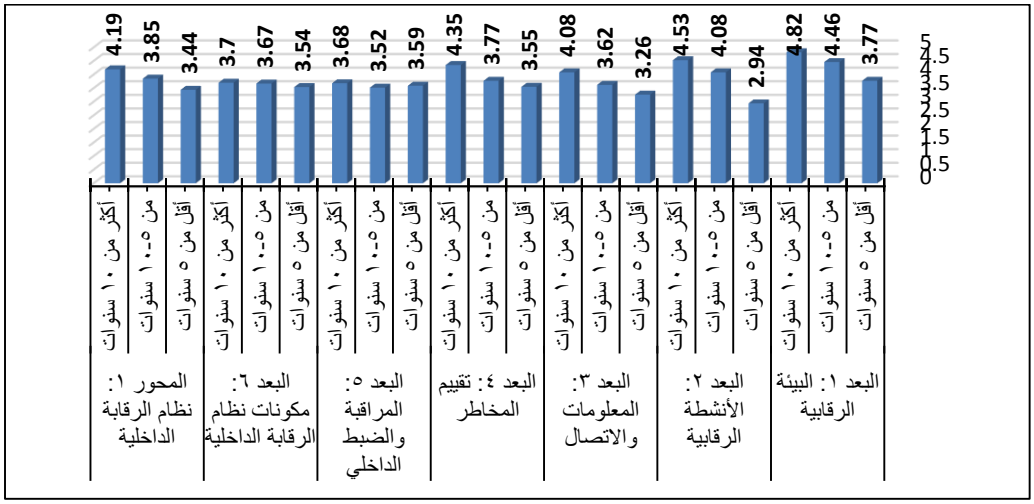

الشكل 5: المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة

جدول 26: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفرق بين متوسطات درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية	القرار
البعد 1: البيئة الرقابية	بين المجموعات	11.818	2	5.909	5.636	.005	دال
	داخل المجموعات	70.248	67	1.048			
	المجموع	82.066	69				
البعد 2: الأنشطة الرقابية	بين المجموعات	28.688	2	14.344	9.291	.000	دال
	داخل المجموعات	103.441	67	1.544			
	المجموع	132.129	69				
	بين المجموعات	6.787	2	3.394	2.556	.085	غير دال
	داخل المجموعات	88.943	67	1.328			

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية	القرار
البعد 3: المعلومات والاتصال	المجموع	95.731	69				
البعد 4: تقييم المخاطر	بين المجموعات	7.019	2	3.510	4.298	.018	دال
	داخل المجموعات	54.715	67	.817			
	المجموع	61.734	69				
البعد 5: المراقبة والضبط الداخلي	بين المجموعات	.321	2	.160	4.369	.016	دال
	داخل المجموعات	2.461	67	.037			
	المجموع	2.782	69				
البعد 6: مكونات نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	.299	2	.150	.405	.669	غير دال
	داخل المجموعات	24.801	67	.370			
	المجموع	25.100	69				
المحور 1: نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	5.821	2	2.911	37.829	.000	دال
	داخل المجموعات	5.155	67	.077			
	المجموع	10.976	69				

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة (F) للمحور الأول ولأبعاده كافة (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) كانت دالة إحصائياً إذ كانت القيمة الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري بأبعاده (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة.**

يتبين من الجدول السابق أن قيمة (F) للبعدين (المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) لم تكن دالة إحصائياً إذ كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، ومنه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول (المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) من نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة.**

ومنه لتحديد جهة الفروق بين المتوسطات على الأبعاد الدالة إحصائياً استخدم اختبار دونيت سي (Dunnett C) لإجراء المقارنات البعدية المتعددة في حال العينات غير المتجانسة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول27: نتائج اختبار دونيت سي للمقارنات البعدية المتعددة بين متوسطات درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة

المتغير التابع	(I)عدد سنوات الخدمة	(J) عدد سنوات الخدمة	فرق المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	القرار
البعد 1: البيئة الرقابية	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	-.690-	.364	غير دال
		أكثر من 10 سنوات	-1.043-*	.333	دال لصالح أكثر من 10 سنوات
	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	-.353-	.161	غير دال
البعد 2: الأنشطة الرقابية	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	-1.149-*	.401	دال لصالح من 5–10 سنوات
		أكثر من 10 سنوات	-1.591-*	.379	دال لصالح أكثر من 10 سنوات
	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	-.443-	.290	غير دال
البعد 4: تقييم المخاطر	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	-.228-	.260	غير دال
		أكثر من 10 سنوات	-.808-*	.290	دال لصالح أكثر من 10 سنوات
	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	-.580-	.261	غير دال
البعد 5: المراقبة والضبط الداخلي	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	.074	.057	غير دال
		أكثر من 10 سنوات	-.093-	.063	غير دال
	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	-.167-*	.053	دال لصالح أكثر من 10 سنوات
المحور 1: نظام الرقابة الداخلية	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	-.413-*	.090	دال لصالح من 5–10 سنوات
		أكثر من 10 سنوات	-.751-*	.081	دال لصالح أكثر من 10 سنوات
	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	-.338-*	.064	دال لصالح أكثر من 10 سنوات

يتبين من الجدول السابق أن الفروق الدالة إحصائياً كانت بين المجموعات كانت لصالح عدد سنوات الخبرة الأكثر أي لصالح (أكثر من 10 سنوات) مقارنة ببقية المجموعات.

مناقشة وتفسير النتائج

تمهيد:

يتناول الفصل الحالي مناقشة نتائج أسئلة الدراسة ثم مناقشة فرضياتها، يلي ذلك مناقشة عامة للنتائج وخلاصة نتائج الدراسة، وذكر مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج التي تم التوصل لها.

مناقشة نتائج أسئلة الدراسة وتفسيرها:

مناقشة نتائج السؤال الأول وتفسيرها: ما درجة تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة والترتيب لإجابات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية)، وكانت النتائج كما يأتي:

البعد الأول: البيئة الرقابية:

تبين أن درجة الموافقة على البعد الأول (البيئة الرقابية) كانت مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.34) وجاء البند 4 (يتم توفير التدريب الكافي للموظفين حول الرقابة الداخلية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.63). بينما جاء البند 1 (توجد سياسات واضحة للرقابة الداخلية في مؤسستنا) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93).

ومنه نجد أن درجة الموافقة المرتفعة على البعد الأول من نظام الرقابة الداخلية، والذي يتعلق بالبيئة الرقابية، تشير إلى أن المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً لخلق بيئة عمل تدعم الرقابة الداخلية. وإن المتوسط الحسابي المرتفع (4.34) يعكس أن معظم الموظفين أو المشاركين في الدراسة يرون أن البيئة الرقابية تعتبر متينة، وأن هناك اهتماماً بتوفير شروط مناسبة للرقابة. وإن البند 4 الذي يتناول تدريب الموظفين على الرقابة الداخلية هو الأعلى تصنيفاً، مما يشير إلى أن المؤسسة تركز على تحسين مهارات الموظفين وتوفير الأدوات اللازمة لهم لضمان فعالية الرقابة.

ومن جهة أخرى، ورغم أن البند 1 (وجود سياسات واضحة للرقابة الداخلية) حصل على درجة موافقة مرتفعة أيضاً، إلا أنه جاء في المرتبة الأخيرة بين البنود. هذا يعكس أن السياسات المتعلقة بالرقابة الداخلية قد تكون موجودة، لكنها ربما لا تكون واضحة بما يكفي أو محدثة بشكل دوري، مما يؤثر على درجة الموافقة بشأن وضوح هذه السياسات. وبالتالي، رغم وجود تدريب جيد وتوجه إيجابي نحو بيئة رقابية قوية، قد تكون هناك حاجة لتحسين صياغة السياسات بشكل يتماشى مع أفضل الممارسات لضمان شمولية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل عام.

البعد الثاني: الأنشطة الرقابية:

تبين أن درجة الموافقة على البعد الثاني (الأنشطة الرقابية) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.84) وجاء البند 4 (توجد آليات للتعامل مع المخالفات المالية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.19).

بينما جاء البند 1 (يتم تنفيذ عمليات تدقيق داخلي بشـــكل منتظم) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.54).

ومنه نجد أن درجة الموافقة المرتفعة على البعد الثاني من نظام الرقابة الداخلية، والمتعلق بالأنشـــطة الرقابية، تعكس مدى اهتمام المؤســـســـة بتنفيذ إجراءات رقابية تهدف إلى ضـــمان الامتثال والكفاءة. المتوســـط الحســـابي البالغ (3.84) يدل على أن الأنشطة الرقابية في المؤسسة تُنفذ بشكل جيد، ولكن قد توجد مجالات لتحسينها. وإن البند 4 الذي يركز على وجود آليات للتعامل مع المخالفات المالية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19)، مما يشـــير إلى أن المؤســـســـة تملك آليات فعالة لمتابعة المخالفات المالية ومعالجتها، مما يعزز الثقة في فاعلية الرقابة الداخلية.

على الرغم من هذا، وجاء البند 1 المتعلق بتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي بشـــكل منتظم في المرتبة الأخيرة، على الرغم من حصـــوله على درجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ متوســـطه الحســـابي (3.54). هذا يشـــير إلى أن التدقيق الداخلي قد لا يتم بشـــكل منتظم أو قد يواجه تحديات تتعلق بتكراره أو التغطية الكافية لكل المجالات ذات الصـــلة. يمكن أن يعود ذلك إلى نقص في الموارد أو أن العمليات الرقابية الأخرى قد تكون تقتصـــر على بعض الجوانب دون أن تشمل جميع النشاطات بشكل مستمر. لذا، رغم وجود آليات رقابية جيدة، إلا أن تنفيذ التدقيق الداخلي بشكل منتظم قد يحتاج إلى تحسين لضمان شمولية وفاعلية أكبر في النظام الرقابي.

البعد الثالث: المعلومات والاتصال:

تبين أن درجة الموافقة على البعد الثالث (المعلومات والاتصـــال) كانت مرتفعة وبمتوســـط حســـابي (3.63) وجاء البند 6 (تُستخدم التكنولوجيا لتحسين التواصل الداخلي) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93). بينما جاء البند 2 (المعلومات المالية ســـهلة الفهم لجميع المســـتفيدين) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.16).

ونجد أن درجة الموافقة المرتفعة على البعد الثالث من نظام الرقابة الداخلية، والمتعلق بالمعلومات والاتصـــال، تشـــير إلى أن المؤســـســـة تعطي أهمية كبيرة للتواصـــل الفعّال واســـتخدام المعلومات بشـــكل يعزز من كفاءة النظام الرقابي. المتوسط الحسابي البالغ (3.63) يدل على أن هناك تقديراً إيجابياً بشكل عام لآليات التواصل والمعلومات، لكن هناك بعض المساحات التي يمكن تحسينها. البند 6 الذي يتناول استخدام التكنولوجيا لتحسين التواصل الداخلي جاء في المرتبة الأولى بمتوســـط حســـابي (3.93)، مما يعكس إدراك المؤســـســـة لأهمية التكنولوجيا في تعزيز فعالية الاتصال الداخلي، مما يسهل تبادل المعلومات بسرعة ودقة بين الموظفين.

في المقابل، جاء البند 2 المتعلق بسهولة فهم المعلومات المالية لجميع المستفيدين في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.16)، مما يشـــير إلى أن هناك تحديات في تقديم المعلومات المالية بشـــكل مبســـط وســـهل الفهم. هذا قد يدل

على أن المعلومات المالية قد تكون معقدة أو تحتوي على تفاصيل قد تكون غير واضحة للأطراف المعنية، مثل الموظفين أو الإدارة أو حتى الجهات الخارجية. هذه الصعوبة في الفهم قد تؤثر على قدرة الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على هذه المعلومات. وبالتالي، بالرغم من وجود تحسن في استخدام التكنولوجيا لرفع فعالية التواصل، إلا أن تبسيط المعلومات المالية يعد نقطة تحسين رئيسية لضمان وضوح وشفافية أكبر لجميع المستفيدين.

البعد الرابع: تقييم المخاطر:

تبين أن درجة الموافقة على البعد الرابع (تقييم المخاطر) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.86) وجاء البند 1 (يتم تحديد المخاطر المالية بانتظام) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.10). بينما جاء البند 5 (يُشرك الموظفون في المنظمات الإنسانية في تقييم المخاطر) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.76).

ونجد أن درجة الموافقة المرتفعة على البعد الرابع من نظام الرقابة الداخلية والمتعلق بتقييم المخاطر تشير إلى أن المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً لتحليل وتحديد المخاطر التي قد تؤثر على أنشطتها. المتوسط الحسابي (3.86) يعكس تطبيقاً جيداً لآليات تقييم المخاطر، لكن هناك مجالاً لتحسين شمولية وكفاءة هذا التقييم. البند 1 الذي يتعامل مع تحديد المخاطر المالية بانتظام جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.10)، مما يدل على أن المؤسسة تركز بشكل جاد على تحديد المخاطر المالية بانتظام، وهو ما يعد أمراً أساسياً لضمان استقرار الوضع المالي والحد من المخاطر المحتملة.

أما البند 5، الذي يتعلق بإشراك الموظفين في المنظمات الإنسانية في تقييم المخاطر، فقد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.76)، مما يشير إلى أن المؤسسة قد لا تشرك الموظفين بشكل كافٍ أو منتظم في عملية تقييم المخاطر. رغم أن درجة الموافقة على هذا البند كانت مرتفعة، إلا أن المتوسط الحسابي الأقل مقارنة ببقية البنود يعكس أن هناك نقصاً في إشراك الموظفين بشكل فعال، مما قد يؤدي إلى غياب بعض رؤاهم المهمة حول المخاطر المحتملة. بالتالي، يشير هذا إلى ضرورة تعزيز مشاركة الموظفين في تقييم المخاطر، خاصة في المنظمات الإنسانية التي قد تواجه تحديات خاصة تتطلب فهماً دقيقاً من العاملين في الميدان.

البعد الخامس: المراقبة والضبط الداخلي:

تبين أن درجة الموافقة على البعد الخامس (المراقبة والضبط الداخلي) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.59) وجاء البند 1 (يتم إجراء مراجعات دورية للعمليات المالية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.89). بينما جاء البند 2 (يُشرك تُستخدم تقنيات فعالة لرصد الأداء المالي) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.84).

ونجد أن درجة الموافقة المرتفعة على البعد الخامس من نظام الرقابة الداخلية، والمتعلق بالمراقبة والضبط الداخلي، تشير إلى أن المؤسسة تولي اهتماماً جيداً لمراقبة العمليات وضبط الأداء الداخلي. المتوسط الحسابي (3.59)

يعكس وجود أنظمة رقابة فعّالة، لكن مع وجود بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسينات إضافية. البند 1 الذي يتناول إجراء مراجعات دورية للعمليات المالية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.89)، مما يعكس أن المؤسسة تركز على المراجعة المستمرة للعمليات المالية لضمان الامتثال والكفاءة، وهو أمر بالغ الأهمية في تحسين استقرار الأداء المالي.

في المقابل، جاء البند 2 الذي يتناول استخدام تقنيات فعالة لرصد الأداء المالي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.84)، مما يشير إلى أن المؤسسة قد تفتقر إلى تقنيات متطورة أو قد لا تستخدم التقنيات المناسبة لرصد الأداء المالي بشكل فعّال. هذه النتيجة تعكس وجود فجوة في استخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة التي يمكن أن تعزز من مراقبة الأداء وتحليل البيانات المالية. ضعف الرصد التكنولوجي قد يؤدي إلى تأخر في اكتشاف المشكلات المالية أو عدم القدرة على التنبؤ بها بوقت كافٍ. لذا، فإن تحسين استخدام تقنيات متطورة لرصد الأداء المالي سيعزز من فعالية نظام الرقابة الداخلية ويزيد من دقته وكفاءته.

البعد السادس: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

تبين أن درجة الموافقة على البعد السادس (مكونات نظام الرقابة الداخلية) كانت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.64) وجاء البند 2 (تحديد المسؤوليات والمهام بشكل دقيق) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.01). بينما جاء البند 5 (توفير التدريب الكافي للموظفين حول نظام الرقابة) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.11).

ومنه نجد أن درجة الموافقة المرتفعة على البعد السادس من نظام الرقابة الداخلية، المتعلق بمكونات نظام الرقابة الداخلية، تشير إلى أن المؤسسة تهتم بتطبيق مكونات النظام بشكل جيد، مما يساهم في تعزيز فعاليتها. المتوسط الحسابي (3.64) يدل على أن المؤسسة تُدير نظام الرقابة الداخلية بكفاءة، رغم أن هناك مجالات يمكن تحسينها. البند 2 الذي يركز على تحديد المسؤوليات والمهام بشكل دقيق جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.01)، مما يعكس اهتمام المؤسسة بتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وهو ما يسهم في تحقيق وضوح وتنظيم داخل النظام الرقابي.

وفي المقابل، جاء البند 5 المتعلق بتوفير التدريب الكافي للموظفين حول نظام الرقابة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.11)، مما يشير إلى أن هناك ضعفاً في تدريب الموظفين على جوانب نظام الرقابة الداخلية. رغم أن درجة الموافقة كانت متوسطة، إلا أن المتوسط الحسابي المنخفض يعكس أن التدريب المقدم قد لا يكون كافياً أو ليس منتظماً بما يكفي لضمان فهم كامل وفعالية من قبل الموظفين. هذا قد يؤثر على قدرة الموظفين على تطبيق النظام الرقابي بكفاءة، مما يضعف فعاليته. تحسين برامج التدريب وزيادة تكرارها قد يساعد في تعزيز قدرة الموظفين على التعامل مع النظام الرقابي بفعالية أكبر.

بالنسبة لأبعاد المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية):

تبين أن **مدى تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها كان كبيراً**، وجاء البعد 1 (البيئة الرقابية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.34)، بينما جاء البعد 5 (المراقبة والضبط الداخلي) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.59).

وإن مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها كان كبيراً، مما يعكس اهتمام المنظمات بتطبيق آليات رقابية تهدف إلى تحسين الأداء وضمان الاستدامة. البعد الأول المتعلق بالبيئة الرقابية حصل على أعلى درجة موافقة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.34)، وهو ما يشير إلى أن العاملين يلاحظون بيئة تدعم الرقابة الداخلية، سواء من حيث السياسات أو الثقافة التنظيمية. هذا يعكس أن المؤسسات تعطي أولوية لخلق بيئة تشجع على الامتثال وتحترم معايير الرقابة.

وفي المقابل، جاء البعد الخامس، المتعلق بالمراقبة والضبط الداخلي، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.59)، رغم أنه حصل على درجة موافقة مرتفعة. هذه النتيجة تشير إلى أن هناك نقصاً أو تحديات في تطبيق بعض آليات المراقبة الداخلية بشكل فعال. قد يعود ذلك إلى ضعف في تنفيذ مراجعات دورية أو عدم استخدام تقنيات متطورة لرصد الأداء المالي أو الإداري بشكل مستمر. هذا يبرز الحاجة إلى تحسين أساليب المراقبة والضبط الداخلي، مما سيساهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة O'Leary *et al.* (2006) التي بينت أن بيئةَ الرقابةِ أهمَّ عنصرٍ في الرقابةِ الداخليةِ.

وتختلف نتيجة هذه الدراسة عن نتيجة دراسة البشاري وعبد الرحمن (2022) التي توصلت إلى عدمُ تقييمِ الخططِ والسياساتِ الموضوعيةِ المتبعةِ في البنوكِ السودانية، وعدمُ التحققِ من صحةِ وسلامةِ العملياتِ المحاسبيةِ في البنوكِ السودانية.

مناقشة نتائج السؤال الثانية وتفسيرها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري تبعاً لمتغيرات (عدد سنوات الخدمة والمؤهل العلمي).

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار ت عينات مستقلة (Independent Samples Test) لدراسة دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير (المؤهل العلمي). واستخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لدراسة دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على المحور الأول (نظام الرقابة الداخلية) من الاستبانة تبعاً لمتغير (عدد سنوات الخدمة).

وتبين **تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:**

أنه **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري بأبعاده (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وكان الفرق لصالح التخصص إدارة الأعمال.**

وحسب رأي الباحث إن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري، بناءً على المؤهل العلمي، يعكس أن الأفراد ذوي المؤهلات العلمية المختلفة قد يختلفون في تقييم فعالية أبعاد النظام الرقابي. عندما يكون الفرق لصالح تخصص إدارة الأعمال، فهذا يشير إلى أن الأفراد الذين يحملون هذا التخصص لديهم معرفة أكبر بكيفية تقييم وتطبيق الأنشطة الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، والمراقبة والضبط الداخلي، مما يتيح لهم فهم أفضل لأهمية هذه الأبعاد في تحسين فعالية النظام الرقابي.

وإن تخصص إدارة الأعمال يشمل غالباً دورات دراسية في مجالات الإدارة المالية، المحاسبة، والرقابة الداخلية، مما يعزز قدرة الأفراد على تقييم هذه الأبعاد بشكل دقيق وموضوعي. بينما قد يفتقر الأفراد في التخصصات الأخرى إلى نفس القدر من المعرفة والتدريب، مما يجعلهم أقل قدرة على تقييم هذه الأبعاد بكفاءة. من جهة أخرى، عدم وجود فروق في البعدين "المعلومات والاتصال" و"مكونات نظام الرقابة الداخلية" قد يشير إلى أن هذه الأبعاد لا تتأثر بشكل كبير بالمؤهل العلمي، أو أن تأثيرها أقل وضوحاً في تحسين الفهم العام لنظام الرقابة الداخلية.

وتبين تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة أنه **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري بأبعاده (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة،** وكانت الفروق لصالح عدد سنوات الخبرة الأكثر أي لصالح (أكثر من 10 سنوات).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري، استناداً إلى عدد سنوات الخدمة، إلى أن الخبرة العملية تلعب دوراً كبيراً في تقييم فعالية النظام الرقابي. الأفراد الذين يمتلكون أكثر من 10 سنوات من الخبرة في العمل يملكون فهماً أعمق للأنظمة الرقابية، ويلاحظون تأثيراتها بشكل أفضل مقارنة بالموظفين الذين يمتلكون سنوات خدمة أقل.

وهذه الفروق قد تعود إلى أن الأفراد ذوي الخبرة الطويلة في العمل يكون لديهم معرفة أوسع بالعمليات والإجراءات المتبعة في المنظمة، مما يمنحهم القدرة على تقييم الأبعاد المختلفة لنظام الرقابة الداخلية، مثل الأنشطة الرقابية، البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، بشكل أكثر دقة. بالإضافة إلى ذلك، يتمكن الأفراد ذوو الخبرة من ملاحظة التغييرات والتحسينات التي طرأت على النظام مع مرور الوقت.

وفي المقابل، قد يكون الموظفون الجدد أو أصحاب سنوات الخدمة الأقل أقل قدرة على تقدير فعالية هذه الأبعاد بسبب قلة خبرتهم أو عدم تمكنهم من رؤية الأثر طويل المدى لتطبيق النظام الرقابي. عدم وجود فروق في البعدين "المعلومات والاتصال" و"مكونات نظام الرقابة الداخلية" قد يشير إلى أن هذه الأبعاد قد تكون أكثر وضوحاً وسهولة في الفهم لجميع الموظفين بغض النظر عن خبرتهم.

خلاصة نتائج الدراسة:

– إن درجة تطبيقِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ في المنظماتِ غيرِ الربحيةِ في الشمال السوري من وجهة نظر العاملين فيها كان كبيراً، وجاء البعد 1 (البيئة الرقابية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، بينما جاء البعد 5 (المراقبة والضبط الداخلي) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري بأبعاده (البيئةُ الرقابيةُ، الأنشطةُ الرقابيةُ، تقييم المخاطرِ، المراقبة والضبط الداخلي) (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وكان الفرق لصالح التخصص إدارة الأعمال.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات العينة حول نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الربحية في الشمال السوري بأبعاده (البيئةُ الرقابيةُ، الأنشطةُ الرقابيةُ، تقييم المخاطرِ، المراقبة والضبط الداخلي) (ما عدا البعدين المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة، وكانت الفروق لصالح عدد سنوات الخبرة الأكثر أي لصالح (أكثر من 10 سنوات).

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

– زيادة التوعية لدى العاملين في المنظمات غير الربحية حول دور المراقبة الداخلية من خلال اللقاءات والندوات.

– تكثيف الجهود لتعزيز الأنشطة الرقابية على اعتبار أنها أكثر الأبعاد المؤثرة في تحسين المنظمات غير الربحية.

– الحفاظ على استدامة البيئة الرقابية وتهيئة بيئة عمل تتسم بالشفافية والرقابة الفعالة.

– يجب تعزيز الضوابط والإجراءات الداخلية الخاصة بالمراقبة لضمان تحقيق الالتزام بالمعايير المالية.

– استثمار مؤهلات إدارة الأعمال على اعتبار أن لديهم تقييم أعلى للنظام الرقابي ، إذ ينبغي الاهتمام بتدريب وتوظيف الأفراد ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية في هذا المجال.

– تخصيص برامج تدريبية مستمرة لرفع الكفاءات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، خاصة للأفراد الأقل خبرة.

– إجراء تقييمات دورية لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية لضمان التحسين المستمر.

المراجع العربية.

البشاري، مصطفى نجم، عبد الرحمن، محمد حسين، (2018). الرقابة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية. **مجلة جامعة أم درمان الإسلامية**، (14)، (الأول): (310–349).

الحربي، عبد الله. (2022). **دور التدقيق الداخلي في تعزيز جودة التقارير المالية**. رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز.

حرزالله، فادي. (2023). **مناهج البحث العلمي** (ط. 2). خضوري للنشر والتوزيع.

السعيد، ناصر. (2022). أثر الشفافية على جودة التقارير المالية في المنظمات غير الربحية. **مجلة العلوم الإدارية**، 34(2)، 112–130.

السليمان، رائد. (2020). تقييم الأداء المالي للمنظمات غير الربحية: دراسة حالة. **مجلة الإدارة العامة**، 22(3)، 88–105.

الشمري، فهد. (2022). **أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في المنظمات غير الربحية**. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

ضيف، شوقي.(2005). **تاريخ الأدب العربي**. القاهرة: دار المعارف.

العسيري، فاطمة. (2021). تحليل المخاطر في أنظمة الرقابة الداخلية للمنظمات غير الربحية. **مجلة البحوث والدراسات**، 19(4)، 201–220.

العلي، سارة. (2021). دور الإدارة المالية في تحسين الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية. **مجلة دراسات**، 28(1)، 45–67.

فاروق، بوزيدي (2022). "**دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية: دراسة حالة** مؤسسة سونلغاز – تبسة".

الفهيد، نورة. (2023). تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية. **مجلة العلوم المالية**، 12(1)، 34–50.

القحطاني، سامي. (2015). الرقابة المالية في المنظمات غير الربحية. **مجلة الاقتصاد والمالية**، 18(4)، 33–50.

القحطاني، هالة. (2023). استراتيجيات تحسين الأداء المالي في المنظمات غير الربحية. **مجلة الاقتصاد والمالية**، 15(3)، 78–95.

لخليفي، خولة، قحام، ســـارة، (2021). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**. رســـالة ماجستير جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

نصـيرة، حورية مفلاح، (2022). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**. رسـالة ماجسـتير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Al-Mazrooei, A., & Brown, J. (2023). The impact of internal control systems on financial reporting quality in non-profit organizations. **Journal of Accounting Research**, 61(2), 145-162.

Ambrose, C., & Grace, D. (2013). The impact of financial information quality in financial reports on investment efficiency and investor decisions in Kenya. **Journal of Finance and Accounting**, 1(1), 1-10.

Carter, S., & Evans, M. (2021). The relationship between governance and financial performance in non-profits. **Journal of Nonprofit Studies**, 18(1), 45-67.

Davis, R. (2022). Internal control systems and their impact on financial reporting quality. **Journal of Accounting and Finance**, 22(2), 134-150.

Green, P. (2020). The impact of organizational culture on internal control effectiveness. **Journal of Organizational Behavior**, 41(5), 678-695.

Lewis, K. (2021). Evaluating the effectiveness of financial management practices in charities. **Journal of Financial Management**, 19(3), 201-220.

Miller, J. (2021). Financial accountability in non-profit organizations: **Challenges and solutions**. **Nonprofit Quarterly**, 28(4), 90-105.

O'Leary, C., & Stewart, J. (2006). Measuring the relative importance given by auditors to the control environment, information systems, and control procedures. **Managerial Auditing Journal**, 21(5), 487-503.

Smith, R. (2022). Financial transparency in non-profit organizations: A comparative study. **Nonprofit Management & Leadership**, 33(1), 23-40.

Wilson, H. (2023). The role of technology in improving financial transparency in non-profits. **Journal of Information Systems**, 37(1), 56-72.